مقالة

بسم الله الرحمن الرحيم

كارثة التعليم في الهند

حصاد النظام الرأسمالي العلماني المحتوم

الاحتجاجات الطلابية على مستوى البلاد ضد حكومة حزب بهارتيا جاناتا تعكس الفشل المتسلسل لآلية الامتحانات في الهند، حيث ألغت الوكالة الوطنية للاختبارات امتحان القبول الطبي NEET-UG لعام ٢٠٢٦، والذي يؤثر على ٢٫٢٧ مليون مرشح، بعد أن ورد أن ورقة امتحان مسربة تم تداولها مقابل ما يصل إلى ٥ ملايين روبية. ولم يكن هذا أول تسريب من نوعه؛ فعلى مر السنين يحصى التسريب بالمئات. وفي أعقاب هذا الانهيار، توفي أكثر من ٢١ طالباً بالانتحار، دون أي مساءلة رسمية. ويعقب ذلك فضيحة عام ٢٠٢٤، التي كشفت عن عصابات منظمة عبر الولايات دون إدانة واحدة، وقد أجبرت الاحتجاجات، بما في ذلك إضراب عن الطعام في جنتار منتار في دلهي، وقد أصبحت القضية الآن تتصدر العناوين.

هذه ليست إخفاقات إدارية معزولة، بل هي النتيجة المتوقعة لبنية النظام، حيث يعود هيكل التعليم في الهند إلى مذكرة ماكولاي لعام ١٨٣٥ بشأن التعليم الهندي، التي صُممت لإنتاج طبقة ضيقة متعلمة بالإنجليزية تخدم الإدارة الاستعمارية بينما تترك الجماهير الناطقة باللغات المحلية والريفية لنظام متبقٍ، وما تغيّر بعد عام ١٩٤٧ هو العلم فوق المؤسسات، لا المنطق الأساسي لمن يخدمه النظام، فقد ورث الرأسمالية والديمقراطية العلمانية ذلك الهيكل وكيّفه مع منطق السوق.

الواقع المادي: يبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم نحو ٢٫٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من الـ٦% التي أوصت بها لجنة كوثاري قبل ستة عقود. وأُبلغ البرلمان أن ٨٩,٠٠٠–٩٤,٠٠٠ مدرسة حكومية أُغلقت بين السنتين الماليتين ٢٠١٤–٢٠١٥ و٢٠٢٤–٢٠٢٥؛ وأكثر من ٦٥,٠٠٠ مدرسة تعمل الآن بأقل من ١٠ طلاب، وأكثر من ٥,٠٠٠ مدرسة تُسجل صفر تسجيل. وتتركز هذه الإغلاقات في المناطق الريفية والقبلية والمناطق المتأثرة بالنزاعات، وهي بالضبط الأماكن التي تقل فيها قدرة السكان على تحمل تكاليف البدائل الخاصة، وقد تم ذلك عمداً بسبب انسحاب الدولة، وفي العقد نفسه، فُتحت نحو ٤٣,٠٠٠ مدرسة خاصة جديدة، وهو تحويل متعمد للتوفير من الدولة إلى السوق.

وقد انهارت الجودة بالتوازي مع النجاح. ووجد تقرير ASER ٢٠٢٤ أن ٢٣٫٤% فقط من أطفال الصف الثالث في المدارس الحكومية يستطيعون قراءة نص بمستوى الصف الثاني، و٣٣٫٧% فقط يستطيعون إجراء عملية طرح أساسية، أي أن ثلثي أطفال العاشرة في النظام الحكومي يفتقرون إلى المهارات الحسابية الأساسية. وتُظهر بيانات NFHS-٦ أن ٢٩% من الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من التقزّم و١٩% من الهزال، ما يُضعف النمو المعرفي قبل بدء المدرسة.

إن التعليم في الهند لم يعد سلعة عامة؛ بل أصبح تجارة مزدهرة ومربحة. واندفع إلى هذا الفراغ قطاع خاص يهدف إلى الربح. تبلغ تكلفة مقعد طبي واحد خاص الآن نحو ١ كرور، أي أكثر من مائة ألف دولار، وهو مبلغ غير متاح لأغلب الأسر. وينفق الأهالي في المدارس غير الحكومية ما يقارب تسعة أضعاف ما يُنفق في المدارس الحكومية. وجاوزت القروض التعليمية المستحقة ١,٠٨ كرور روبية في عام ٢٠٢٤، وكانت الدراسة في الخارج تشكل حصة غير متناسبة، حيث ترهن الأسر أراضيها الموروثة لتمويل الشهادات، وهي غالباً من جامعات غربية تجند بنشاط الطلاب الهنود كمصدر للإيرادات. وقد أصبح نظام الامتحانات نفسه موقعاً للفساد المنظم، مع شبكات تتلاعب بأجهزة مراكز الامتحانات، وتبيع أوراق الأسئلة، وعصابات التدريب تعمل مع عناصر من جهاز الاختبارات.

السبب النظامي: الرأسمالية والعلمانية، وهذه صورة مصغرة لنظام رأسمالي معيب بعمق يُحوّل فيه حق الطفل في التعلم إلى سلعة، ففي ظل الرأسمالية، يتدفق التوفير وفقاً للقدرة على الدفع، لا الحاجة: طفل العامل تكلفة لا تحقق عائداً، وطفل الرأسمالي سوق، ولذلك فإن ضعف تمويل التعليم العام مع تمكين التوسع الخاص منطق رشيد تماماً بالنسبة لرأس المال، فهو يحوّل التزاماً حكومياً إلى استثمار خاص. ويدفع المنطق نفسه عصابات الامتحانات: حيث تحدد الشهادة الحراك الاقتصادي، تصبح الشهادة سلعة تُشترى وتُباع، مع الجريمة المنظمة التي تملأ الفراغ.

وفي ديمقراطية علمانية يكون فيها البشر هم المشرعون ذوو السيادة، فإن النتيجة نظاماً أبعد من الإصلاح: يفتقر إلى المساءلة المتعالية ويُؤسس لحكم الفاسدين وليسوا من أهل الكفاية. وكشف تحليل الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٤ أن ٤٦% من النواب المنتخبين قد أعلنوا قضايا جنائية، و٣١% يواجهون تهماً خطيرة تشمل القتل والاغتصاب والخطف؛ وما يقارب نصف مجلس الوزراء يحمل إجراءات مماثلة. وأكثر من ربع البرلمانيين لديهم مستوى تعليمي مدرسي أو أقل، وبعضهم مصنفون بالكاد أمّيين. هذا هو الهيئة التي تضع سياسة التعليم والميزانيات لأكثر من ١,٤ مليار إنسان. وآلية انتخابية مدفوعة بالإنفاق الرأسمالي الذي يصل إلى آلاف الكرات، وقوة العضلات، والاستغلال الطائفي لا تختار الكفاية، بل تُرقّي من هم الأقدر على شراء الأصوات أو إكراهها. والنتيجة نخبة حاكمة تعتبر الحكم نظام غنائم: تتأرجح السياسات، بما فيها سياسات التعليم، وفقاً لمصالح الأقوياء لا وفقاً لأي مبدأ ثابت للعدالة، ما يختزل الحياة البشرية والكرامة إلى حساب قوة بلا التزام مُلزم على الحاكم بإطعام، أو إيواء، أو تعليم الرعية. إن علمانية الدولة تفصل الحكم عن أي معيار ثابت للصواب والخطأ، وديمقراطيتها تُسلّم السلطة لمن هم الأبرع في التلاعب والاحتيال.

البديل الوحيد، إنه لمأساة حقاً أن شباب الهند قد انتحروا بعد أن حُرموا من فرصة دراسة الطب، حتى يتمكنوا من المساهمة في الرعاية الصحية. ففي الشريعة الإسلامية، التعليم إلى جانب الرعاية الصحية من

الخدمات التي يجب على الدولة توفيرها. وقد أكد حزب التحرير في كتاب "النظام الاقتصادي في الإسلام" أن "من الخدمات التي يجب على الدولة استئجار موظفين من أجلها لتوفيرها للناس: التعليم والصحة. أما فيما يتعلق بالتعليم، فذلك بسبب إجماع الصحابة رضي الله عنهم على منح العطاء للمعلمين بمبلغ معين كأجر لهم من بيت المال. وأيضاً لأن النبي ﷺ جعل فداء الأسرى من المشركين، تعليم عشرة أطفال مسلمين، بينما كانت هذه الفدية من الغنائم التي هي ملك لجميع المسلمين. وأما فيما يتعلق بالصحة، فذلك لأن النبي ﷺ أُهدي له طبيبٌ هدية، فجعله للمسلمين كافة. وكون الرسول ﷺ قبل الهدية ولم يتصرف فيها ولم يأخذها، بل جعلها للمسلمين، هو دليل شرعي على أن هذه الهدية ملك للمسلمين كافة، وليست له وحده، وبما أن النبي ﷺ قبل الهدية وجعلها لجميع المسلمين، فهذا دليل على أنها من الأمور التي تخص عامة المسلمين. ولذلك فإن إعطاء العطاء للأطباء والمعلمين من بيت المال. ومع ذلك، يُسمح للفرد نفسه أن يستأجر طبيباً ويستأجر معلماً، ولكن الدولة ملزمة بتوفير الرعاية الصحية والتعليم لجميع الرعايا، دون فرق بين المسلم والذمي أو بين الغني والفقير. وذلك لأن هذه مثل الأذان والقضاء، وهي من الأمور التي يتجاوز نفعها الشخص نفسه، والناس بحاجة إليها؛ فهي من الخدمات العامة التي يجب توفيرها لجميع الرعايا، وعلى بيت المال أن يضمنها".

وعلى مر القرون من الحكم بالإسلام، كانت البلاد الإسلامية مهداً لأفضل المدارس والجامعات والمستشفيات التعليمية. وكانت حواضر المسلمين الوجهة المفضلة للطلاب والمرضى من حول العالم. وتتطلب استعادة التعليم حقاً مكفولاً إزالة النظام الرأسمالي العلماني وإقامة نظام يخضع الحكم للشريعة. ففي ظل الخلافة الراشدة، يُموَل التعليم على كل مستوى من المراحل الأولية لمحو الأمية إلى أعلى التخصصات، بالكامل، ولا يُسمح لأي كيان خاص بالاسترباح من الاحتياجات التعليمية الأساسية للناس.

وتُظهر الاحتجاجات التي تجتاح الهند أن الدولة الرأسمالية العلمانية، ببنيتها ذاتها، لا تستطيع تقديم التعليم كحقٍ عالمي، بل يمكنها فقط إدارة تسليعه، وتخفيف الأعراض بينما تُعمّق المرض الكامن. والبديل الإسلامي ليس تحسيناً لهذا النظام بل إلغاؤه، وإقامة دولة تحمل التزام العلم كأمانة ستُسأل عنها يوم القيامة. وهذا ليس مجرد كلام، بل هو الحل الهيكلي الوحيد الذي يوازي حجم الفشل الماثل الآن.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محمد يونس – الهند